آراء

«لا تنظروا إلى الأعلى»... مواجهة الشعبوية بسلاحها

محمد أبو الغيط

في فيلم «لا تنظر إلى الأعلى» (إنتاج شبكة نتفليكس) نشهد صيحة ضد ظواهر سياسية وإعلامية عديدة تهدد بفناء البشرية إذا تم مدها على استقامتها.

يمثل ليوناردو ديكابريو دور عالم يحذّر من نيزك يتجه مباشرة إلى الأرض، وسيؤدّي إلى تدميرها بعد ستة أشهر. لكن المفاجأة أن أحداً لا يمكنه مجرّد الحديث بجدّية فضلا عن تحمّل مسؤوليته. يحوّل الإعلام السطحي الأمر إلى مزحة، حيث يستوي خبر تهديد البشرية بالفناء مع خبر انفصال نجمة غنائية عن صديقها، كما تحوّله مواقع التواصل الاجتماعي إلى «تريند» وتحدّيات تافهة جديدة، بل إن انهيار العالمة الفلكية غضبا من تعامل الإعلام يتحوّل فقط إلى مصدر لـ«الكوميكس» و«الميمز». على المستوى السياسي، لم يكن الوضع أفضل، فالرئيسة الأميركية ترفض التفكير العلمي، ولا تعبأ إلا بحسابات السياسة، حتى أنها، في النهاية، تحذّر جمهورها من النظر إلى أعلى كي لا يروا النيزك القادم، وتتهم من يفعل بالخوف ونقص الوطنية، كما أن حال كبار رجال الأعمال لم يكن أفضل، وهكذا تتم إضاعة الوقت حتى يفوت الأوان. أبدى منتقدون للفيلم استياءهم من لغته الخطابية، والسخرية من شخصيات معروفة بصورة مباشرة، مثل الرئيسة الأميركية (ميريل ستريب) التي تمثل ترامب، ونجلها الأحمق الذي تولى منصب مدير موظفي البيت الأبيض، في إسقاط على الصبي المعجزة جاريد كوشنر، فيما تبدو شخصية رجل الأعمال الساعي إلى الثراء من مكوّنات النيزك عبر خطة علمية غير محكمة أقرب إلى إيلون ماسك أو جيف بيزوس. وشبّه بعضهم «لا تنظر إلى الأعلى» بأنه أقرب إلى نمط برنامج «إس إل» الكوميدي الذي كان يعمل فيه كاتب الفيلم ومخرجه، آدم مكاي، حيث تغيب العديد من الجوانب الفنية الأعمق مقابل كوميديا مسطحة.

ولكن أليس هذا هو بالضبط الجمهور الرئيس المطلوب أن يصل إليه الفيلم؟ من المفترض أنه لا يستهدف الجمهور المهتم أصلا بقضايا التغير المناخي، والخطاب الإعلامي، وسواها، بل هو موجّه تحديدا إلى جمهور «فوكس نيوز» التي لاقت نصيبها من الإسقاط في الفيلم. لقد تم استخدام النمط «الهوليوودي» السطحي نفسه، بمكوناته الكلاسيكية، لإيصال رسالة مهمة عبر مخاطبة العواطف والعيون قطاعات من الجمهور تتلقى هذا النوع من الرسائل الشعبوية طوال الوقت عبر وسائل أخرى، على سبيل المثال، لطالما تناولت أفلام أميركية فكرة إنقاذ العالم من زاوية مركزية أميركية، بينما يتم في هذا الفيلم توظيف المركزية ذاتها بشكل معكوس، إذ يتسبب الفشل الأميركي في تدمير العالم، على الرغم من عدم منطقية ظهور الصين وروسيا وأوروبا عاجزة بصورة هزلية في الحالتين. كما غاب عن الفيلم أي تحليل معمّق لجمهور الرئيسة الجاهلة، فهم يظهرون كحشود من متبعي الغباء، وليس أصحاب دوافع اقتصادية واجتماعية ونفسية مركبة، وهو ما لا يغيب عن آدم مكاي، صاحب «ذا بيغ شورت» عن الأزمة المالية العالمية، لكنه فيما يبدو تعمّد الابتعاد عن أي تعقيدات في رسالة الفيلم المباشرة، كأنه لا يقلّ التسطيح إلا التسطيح!

على أرض الواقع، ما زال عالمنا مرتبكا أمام تطورات العقود الأخيرة التي شملت ظواهر مثل دفق المعلومات الهائل من مواقع التواصل الاجتماعي، والانتشار السريع للأخبار الكاذبة والأفكار غير العلمية، وصعود السياسيين الشعبويين من خارج المؤسسات السياسية. شهدنا توسّعا كبيرا لطوائف منكري كروية الأرض، ومعادي اللقاحات، ومعتنقي الأفكار اليمينية العنصرية، وذلك في قلب الدول الغربية المتقدّمة ذات التعليم الأفضل. وفي مواجهة ذلك، ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات أكاديمية وكتب تطرح تفسيرات متنوعة ومعقدة لما يحدُث، حيث تمتد الأسباب المحتملة من مشكلات غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مرورا بالحاجة لتعميم تعليم القدرة التقنية والذهنية على التفرقة بين الأخبار الزائفة والحقيقية، ونهاية بتفسيرات نفسية، بل وكيميائية بحتة، عن أثر النواقل العصبية والجينات في اعتناق البشر أفكارا معينة. يُحسب للفيلم أنه أدّى إلى توفير تلك الأرضية الواسعة عالميا لنقاش فضاياه، والخطوات التالية مسؤولية نخب سياسية وثقافية في العالم عليها واجب إثبات أنها ليست بهذا العجز.

التمييز ضد النساء ضمانة اجتماعية!

محمود الريماوي

لم تات من فراغ المشاجرة الاستعراضية في مجلس النواب الأردني يوم الثلاثاء 28 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، فالجلسة كانت مخصّصة لبحث تعديلات دستورية وضعتها لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية، وأحالتها الحكومة إلى المجلس النيابي، وكانت اللجنة القانونية في المجلس قد أقرّت مشروع تعديل الدستور الأردني لسنة 2021، ومنه تغيير اسم مجلس الأمن الوطني إلى مجلس الأمن القومي، وعدم ترؤس الملك المجلس كونه رأساً للسلطة التنفيذية، وتقليص مدة رئاسة مجلس النواب لسنة بدلاً من سنتين، ثم تمّت دعوة المجلس النيابي إلى الانعقاد للنظر في ما أقرته اللجنة القانونية.

وقد بدأ نظر النواب في التعديلات من المادة السادسة في الدستور الأردني التي تنص على أن «الأردنيين أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». وكانت اللجنة الملكية لتحديث السياسات قد أضافت «والأردنيات» بعد كلمة «الأردنيون». في مستهل المناقشات، قال النائب رائد سميرات في مداخلته: «لا يجوز تشويه اللغة العربية .. هذا عبث علينا (كلمة) الأردنيون (الواردة في الدستور) تشمل جميع الفئات»، واحتج رئيس المجلس، عبدالكريم الدغمي، على كلمة عبث قائلا إن «هذه الكلمة لا تُحكى هنا». وجرت احتكاكات عنيفة، حالت دون النظر في هذا التعديل. ولم يات ذلك من فراغ، كما أن الخلاف بشأن إضافة كلمة الأردنيات لم يكن لغويا، إذ إن كلمة «الأردنيون» تدلّ حقاً على جميع الأردنيين، ذكورا وإناثا، وقد تعني أيضا الذكور حصراً، وفقا للسياق ولأهداف قائل هذه الكلمة أو كاتبها. ولضمان عدم التعسّف في استخدامها، وفي أضعف الأحوال من أجل رفع أي لَبس محتمل، فقد تمت إضافة كلمة «الأردنيات» في التعديلات المقترحة، علما أن آيات في القرآن الكريم خاطبت «المؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصابرين والصابرات».

ولأن الخلاف ليس لغويا (وإلا لأمكن حسمه بالاحتكام إلى مجمع اللغة العربية مثلاً)، بل يتعلق بتقرير مكانة المرأة قانونيا، وبوجهة الحراك الاجتماعي، فقد بادر حزب جبهة العمل الإسلامي إلى استنفار القطاع النسائي للتنديد بمقترح إضافة كلمة الأردنيات، ومن دون التطرق إلى الجانب اللغوي في صياغة المادة الدستورية مثار الخلاف، بالقول إن إضافة هذه الكلمة «تثير إشكالات قانونية وتمس بالنسيج الاجتماعي»، بل رفض الحزب صراحة التنصيص على تمكين المرأة في بند لاحق من بنود المادة السادسة، والذي يرد فيه «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن حقها في تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز»، إذ رفض تمكين المرأة، ورفض عبارة «أشكال التمييز»، معتبرا أنها ذات «أبعاد خطرة» على النسيج الاجتماعي. وبهذا، فإن رفع التمييز عن المرأة كلماً وُجد يمثل، في رأي الحزب وقطاعه النسائي، «خطرا على النسيج الاجتماعي». وتبعاً لذلك، يمثل التمييز ضد المرأة كلما ارتئي ضمانةً لتماسك هذا النسيج!

وبينما يعبّر حزب جبهة العمل الإسلامي عن الحركة الإسلامية التاريخية، فإنه يعدّ الحزب الرئيسي للمعارضة وعمودها الفقري، ويعبّر في هذا الشان أيضا، وللمفارقة، عن اتجاهات نافذة لدى قوى محافظة، تمثل قاعدة اجتماعية واسعة للحكم، ولا ترى هذه القوى في المرأة كائنا مساويا للرجل، ما لذلك من انعكاساتٍ على التراتبية الاجتماعية، إسرائيل، فهذه عدوانية على محيطها وتصالحية مع الداخل الإسرائيلي، فيما ذاك عدواني على الداخل وتصالحي أو انهزامي مع محيطه. لا غرابة، والحال هذا، أن تكون استجابة النظام على العدوان الإسرائيلي المتكرّر عليه عدواناً «يومياً» على الداخل السوري، بحسب تصريح الوزير. كل طرف خارجي مهتم أخذ حصة من سورية، وبات الوضع السوري الحالي العالم وأمام الشعب السوري بأن تُنجد سوريين هاربين من آلة القتل الأسدية، وتوفر لهم مأذاً وغذاء وعلاجاً. في هذه الحالات، لو الاحتمالات كلها، تبدو الأطراف الثلاثة الفاعلة في مناطق سيطرة النظام من سورية (روسيا، إيران، طغمة الأسد) شريكة لإسرائيل في غاراتها المتكرّرة على هذه المناطق، وفي استباحتها السهلة لها من دون أي تبعات. حتى التهديد الفارغ بالرد في الزمان والمكان المناسبين لم يعد يُسمع، وكان وزير خارجية نظام الأسد قد ابتكر، قبل ساعات من العدوان الإسرائيلي الأول على مرفأ اللاذقية، صيغة تقول إن النظام بات الآن يرد على الغارات الإسرائيلية يومياً، من دون أن يحدّد شكل الرد، بانتقاء الكهرباء والخبز والوقود، أم بمزيد من التشويح والفساد، أم بفرض ضرائب على الكلأ؟ يمكن وصف تكوين النظام السوري وأشباهه على أنه مقلوب التي بات ولاؤها موزّعاً بين ايران وروسيا، تاركة سورية فريسة يتيمة. ولكن من غير المستبعد أن تكون الصواريخ الإسرائيلية التي ضربت المرفأ هي الذراع التي تتحرّك لتنفيذ إرادة، ليست فقط امبركية، غرضها ردع نظام الأسد عن استخدام المرفأ لشحن مزيد من حبوب «الكبتاغون» إلى شتى جهات العالم، بكثافة وكميات غير مسبوقة، كما كشفت أخيرا صحيفة نيويورك تايمز، في 5 ديسمبر/ كانون الأول، أي قبل يومين من الضربة الإسرائيلية الأولى للمرفأ (بوصفه اداة جريمة)، بعد أن بقي طوال السنوات الماضية في منأى عن القصف الإسرائيلي الذي طاول كل مكان من سورية. في هذه الحالة، فإن تحوّل طغمة الأسد إلى كارتل مخدّرات، وتحويل الدولة السورية إلى دولة مخدّرات (narco state)، وهو تطور طبيعي لهذا النمط من الدول، أو كما كتب بذكاء أحد المعلقين: «دولة الكبتاغون هي أعلى مراحل دولة الأسد»، نقول إن هذا التحوّل أعطى إسرائيل فرصة أن تأخذ دوراً «أخلاقياً» أمام العالم، وأن تكون ذراعاً أمنياً يقمع تجارة مخدّرات تقوم بها طغمة تستخدم مقدّرات الدولة التي تسيطر عليها، تماماً كما وفرت الطغمة نفسها لإسرائيل أن تقوم بدور «أخلاقي» أمام العالم وأمام الشعب السوري بأن تُنجد سوريين هاربين من آلة القتل الأسدية، وتوفر لهم مأذاً وغذاء وعلاجاً. في هذه الحالات، لو الاحتمالات كلها، تبدو الأطراف الثلاثة الفاعلة في مناطق سيطرة النظام من سورية (روسيا، إيران، طغمة الأسد) شريكة لإسرائيل في غاراتها المتكرّرة على هذه المناطق، وفي استباحتها السهلة لها من دون أي تبعات. حتى التهديد الفارغ بالرد في الزمان والمكان المناسبين لم يعد يُسمع، وكان وزير خارجية نظام الأسد قد ابتكر، قبل ساعات من العدوان الإسرائيلي الأول على مرفأ اللاذقية، صيغة تقول إن النظام بات الآن يرد على الغارات الإسرائيلية يومياً، من دون أن يحدّد شكل الرد، بانتقاء الكهرباء والخبز والوقود، أم بمزيد من التشويح والفساد، أم بفرض ضرائب على الكلأ؟ يمكن وصف تكوين النظام السوري وأشباهه على أنه مقلوب

> هناك من يرغب بتحديث الإدارة عبر الاستخدام الموسع للتكنولوجيا، ولكن من دون تغيير عميق في المفاهيم العامة

وعلى فرص الترقّي والتصدّر. وتجد هذه الاتجاهات صدى لها في مجلس النواب (بضم الحالي التاسع عشر 15 نائبة من جملة 130 عضوا)، وقد فزن جميعهن وفق نظام الكوتا، وضم المجلس السابق خمس نائبات فزن بالتنافس الانتخابي علاوة على من فزن بالكوتا).

كما تكمن في خلفية التحفظات على عبارة «الأردنيون والأردنيات» هواجس سلبي على المجتمع ولا على الأسرة والعلاقات الاجتماعية»، وذلك في ردّ على المزاعم بأن رفع التمييز عن المرأة يمسّ بالنسيج الاجتماعي وبمنظومة الأسرة. فيما قالت رئيسة اتحاد المرأة الأردنية، أمنة الرعيي، إن مبدأ المساواة وعدم التمييز لتمكين المرأة من القيام بواجباتها، على قاعدة الحق والواجب، هو أيضاً ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة الأردنية الحديثة». وليس سرّا أن هناك من يرغب بتحديث الإدارة عبر الاستخدام الموسع للتكنولوجيا، ولكن من دون تغيير عميق في المفاهيم العامة، ومن دون الأخذ بمقتضيات المواطنة إلا بحدود، مع السعي إلى إدامة الجمع بين الاعتبارات الجهوية والعائلية والجندرية وبين مقتضيات إرساء دولة حديثة.

يُذكّر أن مخرجات لجنة التحديث الملكية عُنيت أساسا بإعادة النظر في قانوني الأحزاب والانتخابات، بما يمكّن مستقبلا من وصول الأحزاب، بوتيرة أعلى وأكبر، إلى مجلس النواب، وتشكيل حكومات برلمانية، بما يجعلها في حُكم المنتخبة، بدلا من اللجوء إلى سياسة تعيين الحكومات، وهي المتبعة منذ نحو سبعة عقود من تاريخ المملكة.

(كاتب من الأردن)

سورية 2021... الجمود السياسي والانهيار المعيشي

رانيا مصطفى

تراجع الاهتمام الأميركي بالملف السوري في عهد إدارة الرئيس جو بايدن، ولم تتخذ هذه الإدارة، بعد مضي عام على وجودها في البيت الأبيض، استراتيجية واضحة تجاه هذا الملف. وقد دفع هذا التراجع الأميركي روسيا إلى استغلاله في محاولة إعادة تعويم النظام السوري، فمرّرت الانتخابات الرئاسية السورية التي قوبلت بتصريحات أوروبية وأميركية بعدم شرعيتها؛ ثم انفتحت دول عربية على النظام، وتم ترويج عودة مقعد دمشق إلى جامعة الدول العربية على أثر موافقة أميركية شفهية على تمرير خطوط الطاقة من الأردن ومصر عبر سورية إلى لبنان. رفضت مصر البدء بتمرير الغاز بسبب عدم وجود موافقة اميركية قانونية، باستثناء هذا المشروع من عقوبات قيصر، فيما تعثّر مشروع تعويم النظام عربياً، بسبب الرفض القطري الجذري، والرفض السعودي الناري أخيرا، لأية محاولات لتلميع صورة النظام السوري وإعادة تاهيله.

المبادرات العربية التي تنادي بعودة دمشق إلى الحضن العربي من دون حل سياسي تحت ستار الواقعية السياسية، تنتظر خطوة من النظام مقابلة لهذا الانفتاح، غير واقعية؛ فالنظام عاجز عن تقديم تلك الخطوة، والتي حُدّدت بالكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين، وضمان عودة آمنة للاجئين، وعاجزٌ أيضا عن ضبط جماعات إنتاج المخدّرات وتهريبها على الحدود مع الأردن؛ ورجالاته هم أنفسهم متورّطون في تجارة الكبتاغون بالشراكة مع مليشيات حزب الله، فيما بات بقاء النظام واستمرار الوجود الإيراني في سورية أمرين مترابطين عضوياً. وبالتالي، من الوهم القول إن إعادة العلاقات العربية مع دمشق ستقلل من النفوذ الإيراني في سورية.

ظلّت سياسة واشنطن ثابتةً في سورية في عدة أمور، أهمها أمن إسرائيل، والبقاء في سورية (بعد سياسات متضاربة بين الانسحاب والبقاء)، ومنع روسيا والنظام من الوصول إلى آبار النفط والغاز في الشرق، وتثبيت خطوط التماسّ بين الأطراف المتصارعة، وبالتالي منع روسيا والنظام من التقدّم في إدلب، وكذلك منع تركيا من التوغل أكثر شرق الفرات على حساب حلفائها من الوحدات الكردية؛ وهذا يعني أن واشنطن تضع الكرة في الملعب الروسي، بانتظار خطوةٍ مقبولةٍ باتجاه الحل السياسي. دفعت الولايات المتحدة باتجاه تنسيق بين «الإدارة الذاتية» والنظام برعاية روسية، والذي فشل، بسبب رفض النظام الاعتراف بهذه «الإدارة الذاتية» أمرا واقعا. وقد دفع هذا روسيا إلى تطبيق حصار خانق بإغلاق المعابر بين النظام والإدارة الذاتية بالتوازي مع إغلاق كردستان العراق معابره الحدودية، ما تسبّب بأزمة إنسانية ومعيشية وصحية كبيرة شرق الفرات، وشكّل ضغوطاً على «الإدارة الذاتية»، خصوصا بعد عودة قوات سورية الديمقراطية (قسد) إلى المناطق التي انسحبت منها لصالح النظام في ريف الرقة ومدينة عين عيسى، خلال فترة التهديد بالتوغل التركي في المنطقة.

حرفت روسيا مسار الحل السياسي عن جنيف باتجاه استانة، بإشراك تركيا وإيران فيه، واللجنة الدستورية، برعاية أممية، والتي لم تحقق أي شيء، غير تمرير الوقت لمصلحة روسيا والنظام، ويشارك في عملية تمرير الوقت هذه المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسون، بمبادرته «الخطوة بخطوة». وميدانياً، بدلّ انقلاب روسيا على اتفاق الجنوب في 2018 على فشل خطّتها في تشكيل فرق موالية لها، وبعيداً عن سيطرة النظام وإيران، وقد اضطرّت إلى إبعاد الفرقة الرابعة عن درعا وريفها، وإجبار المليشيات الإيرانية على الانسحاب، لتأمين الحدود مع الحليف الإسرائيلي، والذي باتت تنافس واشنطن على حماية أمنه؛ ويتفق الروس والأميركان على السماح لإسرائيل بتوجيه ضربات للمواقع الإيرانية على الأراضي السورية.

ما زالت السياسة الأميركية في سورية تتّصف بالدور المعرقل لطموحات روسيا القيصرية، في التوسّع أكثر في حوض المتوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، وهي تتمسّك بقرار مجلس الأمن 2254 آلية للحل السياسي في سورية، وباستمرار العقوبات، وتطبيق محاسبة النظام. هذا لم يمنع فتح آلية تنسيق أميركي - روسي عالي المستوى، انتجت صفقة تمرير المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى ودمشق وعبر خطوط التماسّ، والتي أقرّت في مجلس الأمن ستة أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة. وكانت موسكو قد راهنت على تقدّم أكبر في التنسيق مع واشنطن، وعلى نية الأخيرة الانسحاب من العراق وسورية، بعد أن انسحبت من أفغانستان. سياسة «تراخي» البيت الأبيض تجاه الملف السوري قوبلت بانتقادات كبيرة في الكونغرس من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، ولذلك تشدّدت الإدارة الأميركية، أخيرا، في تصريحاتها تجاه النظام السوري، وفرضت حزماً جديدة من عقوبات قيصر، بينما تحاول أطراف في الكونغرس الدفع باتجاه إقرار قانون مكافحة المخدّرات، وفرض آلية لمتابعة نشاطات النظام السوري في إنتاجها والاتّجار بها.

> أكثر من 12,4 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و1,3 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد

يلقي التوتر أخيرا في أوكرانيا بظلاله على الملف السوري؛ قد تنفّذ روسيا تهديدها بشن هجوم على إقليم دونباس في أوكرانيا، وهذا يعني تعرّضها لعقوبات غربية تشكّل حصاراً لها، وتجعل سورية ورقة ضغط عليها، ما يدفعها إلى البحث عن مساومات قد تساهم في تحريك المياه السورية الراكدة. لكن المرجّح هو توصل الأطراف المتصارعة في أوكرانيا إلى تهدئةٍ مؤقتةٍ للأزمة، وتأجيل حسمها.

إلى ذلك، فاقم الاستنفاع السوري الأزمات المعيشية في مناطق النفوذ الثلاث، حيث بات أكثر من 12,4 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و1,3 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، حسب تقرير برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة. وتعني هذه الأرقام المخيفة زيادة معدّلات الجريمة والتفكك الاجتماعي في غياب أجهزة الدولة. هناك تضخّم اقتصادي مكبوت، ومن المتوقع انفجاره خلال العام الجديد، ولن تفيد حكومة دمشق إجراءاتُ إجبار المصارف والمستثمرين (من تجّار الحرب غالباً) على شراء سندات خزينة الدولة، وهي مضطرّة إلى الاستمرار بسياسة التمويل بالعجز، ما يعني مزيدا من الانهيار الاقتصادي والمعيشي في العام المقبل.

في مطلع عام جديد، لا متغيرات سورية تدعو إلى التفاؤل؛ تحاول أطراف من المعارضة السورية تحريك الركود، بالدعوة إلى ندواتٍ هذه المرة، فهناك ندوة في الدوحة في فبراير/ شباط المقبل، دعا إليها، رياض حجاب، ينظمها مركزان معارضان للدراسات، وبعض الشخصيات، لوضع تصوّر للحل السوري، فيما يدعو تنظيم مجلس سورية الديمقراطية (مسد) إلى مؤتمر آخر في أوروبا، بمشاركة تيارات المجتمع المدني وشخصيات اجتماعية بارزة. مدني حيث المبدأ، هذه الندوات جيدة، لكن المشكلة الأساسية هي في عقلية المعارضة «الجزئية» القائمة على الارتهان لأجندات غير سورية، وفي استمرار عدم مراهنتها على دور الشعب، وفي التمويل الذي تتلقاه، وبجعل أولوياتها في مصالحها الشخصية؛ وهي ما زالت تشارك في اللجنة الدستورية، على الرغم من إعلان المبعوث الرئاسي الروسي، بالفم المأذن، رفض بلاده أي تغيير دستوري يخصّ صلاحيات الرئيس بشار الأسد.

(كاتبة سورية)

طفلة سورية تلهو في مخيم قرب مدينة إدلب في 7/ 12/ 2021 (Getty)

كاريكاتير

سعد المهندي

ليبيا... ماذا في الأفق؟

سمير حمدي

كان إعلان المفوضية العليا للانتخابات الانتخابية، وهذا ما فسّر عدم إعلان المفوضية عن القائمة النهائية للمرشحين، وفي المقابل، لعبت الأمم المتحدة دورا سلبيا في إدارة المشهد الليبي، من خلال مبعوثها المستقيل بان كوبيتش، الذي بدا عاجزا عن إيجاد توافقات سياسية بين القوى الليبية المتنازعة بما يسهل صياغة قانون انتخابي يحقق الحد الأدنى من التوافق بينها، بل وزاد في إرباك المشهد، حين استقال هذا المبعوث الذي كان يعمل من جنيف، وبدا بشكل واضح أنه عاجزٌ عن إدارة الملف الليبي قبل شهر. ورأى مراقبون أن كوبيتش اداة مؤقتا باستحالة إجراء الانتخابات، وأراد عدم تحمّل مسؤولية ذلك.

ومع إعلان التأجيل عادت المناكفات السياسية في ظل عودة المرشح عبد الحميد الدبيبة إلى موقعه رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية التي اعتبرها بعضهم، خصوصا شق رئيس البرلمان عقيلة صالح، حكومة منتهية الصلاحية، باعتبار أن مهامها انتهي بتاريخ 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تاريخ الانتخابات التي تأجلت، فيما استند المدافعون عن بقاء الحكومة إلى فكرة أن عمر الحكومة المتفق عليه في ملتقى الحوار السياسي 18 شهرا، ويجب أن تسلم السلطة إلى حكومة منتخبة من مجلس النواب، وهو ما لم يحصل.

هكذا وجدت ليبيا نفسها أمام خطر العودة إلى المربع الأول، وهو تخوّف مشروع، عبرت عنه جهات دولية وأطراف محلية، فلا شيء في الأفق يضمن إجراء الانتخابات في غضون شهر، كما جاء في بيان التأجيل الذي أعلنته المفوضية العليا للانتخابات، وليس هناك أي مؤشرات لتغير الأوضاع أو تبدّلها، بما يضمن توفير الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المشهد ترشّح شخصيات جدلية هي ذاتها جزء من الأزمة الليبية أكثر من كونها سبيلا لإيجاد حلّ دائم للأزمات والسير نحو استقرار البلاد. وكانت المفوضية العليا للانتخابات ذاتها قد أشارت إلى تعقد العملية الانتخابية، حيث أكّدت، في بيانها، أن مرحلة الطعون الانتخابية شكّلت منعطفا خطيرا في مسار العملية، بسبب قصور التشريعات فيما يتعلق بدور القضاء في مسألة الطعون والنزاعات الانتخابية، وهذا ما فسّر عدم إعلان المفوضية عن القائمة النهائية للمرشحين.

وفي المقابل، لعبت الأمم المتحدة دورا سلبيا في إدارة المشهد الليبي، من خلال مبعوثها المستقيل بان كوبيتش، الذي بدا عاجزا عن إيجاد توافقات سياسية بين القوى الليبية المتنازعة بما يسهل صياغة قانون انتخابي يحقق الحد الأدنى من التوافق بينها، بل وزاد في إرباك المشهد، حين استقال هذا المبعوث الذي كان يعمل من جنيف، وبدا بشكل واضح أنه عاجزٌ عن إدارة الملف الليبي قبل شهر. ورأى مراقبون أن كوبيتش اداة مؤقتا باستحالة إجراء الانتخابات، وأراد عدم تحمّل مسؤولية ذلك.

ومع إعلان التأجيل عادت المناكفات السياسية في ظل عودة المرشح عبد الحميد الدبيبة إلى موقعه رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية التي اعتبرها بعضهم، خصوصا شق رئيس البرلمان عقيلة صالح، حكومة منتهية الصلاحية، باعتبار أن مهامها انتهي بتاريخ 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تاريخ الانتخابات التي تأجلت، فيما استند المدافعون عن بقاء الحكومة إلى فكرة أن عمر الحكومة المتفق عليه في الحوار السياسي 18 شهرا، ويجب أن تسلم السلطة إلى حكومة منتخبة من مجلس النواب، وهو ما لم يحصل.

هكذا وجدت ليبيا نفسها أمام خطر العودة إلى المربع الأول، وهو تخوّف مشروع، عبرت عنه جهات دولية وأطراف محلية، فلا شيء في الأفق يضمن إجراء الانتخابات في غضون شهر، كما جاء في بيان التأجيل الذي أعلنته المفوضية العليا للانتخابات، وليس هناك أي مؤشرات لتغير الأوضاع أو تبدّلها، بما يضمن توفير الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المشهد ترشّح شخصيات جدلية هي ذاتها جزء من الأزمة الليبية أكثر من كونها سبيلا لإيجاد حلّ دائم للأزمات والسير نحو استقرار البلاد. وكانت المفوضية العليا للانتخابات ذاتها قد أشارت إلى تعقد العملية الانتخابية، حيث أكّدت، في بيانها، أن مرحلة الطعون الانتخابية شكّلت منعطفا خطيرا في مسار العملية، بسبب قصور التشريعات فيما يتعلق بدور القضاء في مسألة الطعون والنزاعات الانتخابية، وهذا ما فسّر عدم إعلان المفوضية عن القائمة النهائية للمرشحين.

ماذا نفهم من قصف مرفأ اللاذقية؟

راتب شعبو

بعد ثلاثة أسابيع من أول هجوم جوي لها على مرفأ اللاذقية في 7 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، هاجمت إسرائيل المرفأ ثانية، بصورة أوسع، نجم عنها، سوى الأضرار المادية الكبيرة، سقوط قتيلين وجريحين. المدينة الغارقة في الظلام استيقظت في الفجر (الساعة الثالثة وثلث) على صوت الانفجارات وعلى الحرائق والدخان والرعب.

ماذا تستهدف إسرائيل في مرفأ اللاذقية؟ يقول مسؤولو النظام السوري إنها استهدفت زيوتاً وقطع غيار اليات. إذا صح هذا، يصعب فهم الضربة خارج ما يستقر عليه سوريون كثيرون يحمّلون روسيا مسؤولية ما يجري، ويضعون الهجمات المتكررة على مرفأ اللاذقية في إطار رسالة روسية تقول بضرورة أن تستلم روسيا المرفأ كي تحميه، كما استملت مرفأ طرطوس وحمته، وهكذا تضع روسيا بدها تماماً على المنافذ البحرية لسورية، أو أن الرسالة تريد تهميش مرفأ اللاذقية لصالح مرفأ طرطوس «الروسي» الذي ملتقى الحوار السياسي في قصفه. على هذا، يتعاون «الصديق» مع «العدو» على استباحة سورية، أما إذا كان كلام مسؤولي النظام السوري كاذباً، وأن في الحاويات المستهدفة أسلحة أو مواد حربية إيرانية يراد خزنها أو شحنها إلى مكان ما، فإن السكوت الروسي يأتي في سياق تحجيم الدور الإيراني المنافس في سورية، أو في السعي إلى مزيد من تطويعه وضبطه في الخط الروسي. في هذه الحالة، يتجلى الاستهتار والإجرام الإيراني عارياً، فإيران لا تمتلك القدرة على حماية «بضاعتها» من الهجمات الجوية الإسرائيلية، ولا تملك القدرة على صيانة حركتها من الخروق الاستخباراتية الإسرائيلية، فقد استطاعت هذه أن تخترق طهران نفسها، وفي أكثر مناطقها حساسية، تقصد البرنامج النووي. ومع ذلك، تضع إيران حياة الأهالي، وما تبقى لهم من أمان ومن موارد، تحت الخطر الذي غالباً أو دائماً ما يقع، على خلفية عجز وتبعية طغمة الحكم التي بات ولاؤها موزّعاً بين ايران وروسيا، تاركة سورية فريسة يتيمة. ولكن من غير المستبعد أن تكون الصواريخ الإسرائيلية التي ضربت المرفأ هي الذراع التي تتحرّك لتنفيذ إرادة، ليست فقط امبركية، غرضها ردع نظام الأسد عن استخدام المرفأ لشحن مزيد من حبوب «الكبتاغون» إلى شتى جهات العالم، بكثافة وكميات غير مسبوقة، كما كشفت أخيرا صحيفة نيويورك تايمز، في 5 ديسمبر/ كانون الأول، أي قبل يومين من الضربة الإسرائيلية الأولى للمرفأ (بوصفه اداة جريمة)، بعد أن بقي طوال السنوات الماضية في منأى عن القصف الإسرائيلي الذي طاول كل مكان من سورية. في هذه الحالة، فإن تحوّل طغمة الأسد إلى كارتل مخدّرات، وتحويل الدولة السورية إلى دولة مخدّرات (narco state)، وهو تطور طبيعي لهذا النمط من الدول، أو كما كتب بذكاء أحد المعلقين: «دولة الكبتاغون هي أعلى مراحل دولة الأسد»، نقول إن هذا التحوّل أعطى إسرائيل فرصة أن تأخذ دوراً «أخلاقياً» أمام العالم، وأن تكون ذراعاً أمنياً يقمع تجارة مخدّرات تقوم بها طغمة تستخدم مقدّرات الدولة التي تسيطر عليها، تماماً كما وفرت الطغمة نفسها لإسرائيل أن تقوم بدور «أخلاقي» أمام العالم وأمام الشعب السوري بأن تُنجد سوريين هاربين من آلة القتل الأسدية، وتوفر لهم مأذاً وغذاء وعلاجاً. في هذه الحالات، لو الاحتمالات كلها، تبدو الأطراف الثلاثة الفاعلة في مناطق سيطرة النظام من سورية (روسيا، إيران، طغمة الأسد) شريكة لإسرائيل في غاراتها المتكرّرة على هذه المناطق، وفي استباحتها السهلة لها من دون أي تبعات. حتى التهديد الفارغ بالرد في الزمان والمكان المناسبين لم يعد يُسمع، وكان وزير خارجية نظام الأسد قد ابتكر، قبل ساعات من العدوان الإسرائيلي الأول على مرفأ اللاذقية، صيغة تقول إن النظام بات الآن يرد على الغارات الإسرائيلية يومياً، من دون أن يحدّد شكل الرد، بانتقاء الكهرباء والخبز والوقود، أم بمزيد من التشويح والفساد، أم بفرض ضرائب على الكلأ؟ يمكن وصف تكوين النظام السوري وأشباهه على أنه مقلوب

> لا غرابة أن تكون استجابة النظام على العدوان الإسرائيلي المتكرّر عدواناً على الداخل السوري

(كاتب سوري في فرنسا)

العام الجديد: لا للتوقعات

بيار عقيقي

يريد الناس الاعتقاد أن العام الجديد سيكون مختلفاً عن غيره. بريدونه أكثر إيجابيةً وحيوية، وأقلّ سلبية وضرراً. من حقّ الناس التفكير بغدٍ أفضل. إلا أن ربطه بلحظةٍ زمنيةٍ وضعها البشر لتقسيم حراك كوكب الأرض ونشاطه، والاستناد إلى محورية الشمس في هذا السياق، يجعل البشر أسرى الحدود التي رسموها. العام الميلادي، المهيمن على الكرة الأرضية، ليس الوحيد الذي ينظّم الأيام والأسابيع والأشهر، فهناك روزنامات عديدة أخرى، مثل الهجرية والعبرية والصينية والفيتنامية والإيرانية وغيرها. ما قد يكون يوماً فاصلاً بين عام وآخر في الزمن الميلادي هو «يوم آخر» في روزنامة أخرى. لا يتعلّق الأمر بزرع الأخبار أو اليأس، بقدر ما يعني أن الأساس الواقعي لأي تغيير يريده الناس غير مرتبط بأيام محددة أو زمن محدد.

ينطبق الأمر نفسه على دعاة التنبؤ وعلم الفلك والأبراج وغيره من صانعي البشر في لحظة ضعفهم، لإقناعهم بأن أوضاعهم الاقتصادية الناجمة عن نظام ظالم يحكمهم إنما هي في الواقع لأن «كوكب جوبيتير ارتطم بنيزك آتٍ من خلف التاريخ، فتغيّر مجرى حياتك أنت بالذات، ولم تعد قادراً على إعالة نفسك وعائلتك»، ثم يبشّرك هؤلاء بأن «جوبيتير تابض بالحياة وسينعكس ذلك على نفسيتك وقدرتك على العم

«بروفا» رئاسية من قانون المالية التونسية

سالم لبيض

الآن وقد استقرّت السلطة في تونس، واستوى رئيس الجمهورية قيس سعيّد في أعلى سدّة الحكم، وسادت الغلبة لمقاربته على كل المقاربات الأخرى، ولو مؤقتا، فاستبدل دستور البلاد وقوانينها بالمراسيم والأوامر الرئاسية، تيمّنا بالأوامر العليّة التي كان يصدرها، قرنين ونصف القرن، باي تونس صاحب المملكة التونسية، وبالتشريعات الرئاسية على مدى أكثر من خمسين سنة من حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، على غرار الأمر الرئاسي عدد 117، والمرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022، من دون مشاركة الأجسام الوسيطة، التي أفرزها التحديث السياسي والقانوني للدولة المعاصرة، من الأحزاب السياسية، والقوى النقابية والمدنية، ومراكز بحوث ودراسات النخب الأكاديمية والاتحادات الفكرية والأدبية، بات متاحا أمام الرئيس أن يضمّن قانون المالية لسنة 2022 فلسفته الاجتماعية وروح معركة التحرير الوطنية من الهيمنة الأجنبية التي صدع بها لدى إشرافه على أحد المجالس الوزارية.

ولكن القانون الجديد جاء خاليا من كلّ روح شعبية توّاقة للعدالة الجبائية والمساواة في الفرص بين أطياف المجتمع وأفراده، والتحرّر من التدخل الأجنبي، ونهم رأسمال وتوحشه الذي ما انفكّ يجعل من الدولة والمجتمع في تونس مجالا للاستغلال ومبعثا للثراء، وتنامي ثروة أصحاب الشركات الكبرى وعلاماتها التجارية الأجنبية، وتضخّم حساباتهم في البنوك التي تستعد نهاية السنة لعدّ أرباحها الكبيرة، بالطرق المشروعة وغير المشروعة، وعدم المساس بهم، عن طريق ضريبةٍ يؤدّونها على ثرواتهم، مستجيبا لإرادة صندوق النقد الدولي، في التخفيض من كتلة الأجور، بواسطة التقاعد المبكّر، المسدّد الأجر، من دافعي الضرائب، خمس سنوات كاملة، والشروع تدريجيا في رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، وإخضاعهما لآلية التعديل الآلي للأسعار ولقانون السوق في العرض والطلب، وعن المواد الأساسية لغذاء التونسيين، ما سيُلهب الأسعار، الملتهبة بطبعها، من جرّاء الاحتكار والمضاربة وغياب الرقابة الحكومية، ويفاقم من ظاهرة الفقر التي التهمت خريطة تونس ودولتها، وخصوصا طبقتها الوسطى، مستفيدة من جائحة كوفيد - 19 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية التي أدّت إلى غلق عشرات آلاف مواطن الشغل، والقذف بأصحابها إلى عالم المجهول وفقدان الحياة الكريمة.

قُدّر حجم ميزانية الدولة في قانون المالية لسنة 2022 بـ 57,2 مليار دينار، بزيادة تقدّر بـ 3,2% مقارنة بسنة 2021، ما يعني عدم اللجوء إلى التقشّف أو الضغط على نفقات الدولة، الذي تستدعيه الأزمة الاقتصادية والمالية الحادّة التي تعيشها تونس، ويُلاحظ أثرها في تراجع النمو والاستثمار، وتفاقم البطالة، وتنامي ظاهرة مغادرة البلاد بالطرق الشرعية أو بواسطة الهجرة السرية (الحرقة). ولكن موارد الميزانية بقيت تقليديةً لا تجديد فيها ولا ابتكار ولا استكشاف لأساليب جديدة في التعبئة المالية، وقد انقسمت إلى أقسام رئيسية، هي المداخيل الجبائية في حدود 35 مليار دينار، والمداخيل غير الجبائية بثلاثة مليارات دينار، والقروض الخارجية والداخلية التي تفوق 18 مليار دينار. وهي استنساخٌ لميزانيات سابقة لسنين خلت، سادت فيها سياسة المجبى والاقتراض الخارجي، السياسة نفسها التي هدمت الدولة التونسية من الداخل، وفكّكت نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وجعلت منها لقمة سائغة في متناول قوى الاستعمار التقليدي، ونزع ما تبقى من السيادة الوطنية التي ناضلت من أجلها الحركات الوطنية والسيادية.

غابت عن ميزانية الدولة التونسية المشاريع الكبرى التي تُنتج الثروة وتخلق النمو، وتوفّر الشغل، على شاكلة الإصلاحات الزراعية العملاقة وإحياء الأراضي الموات، والمدن الصناعية - التجارية - الخدمية التي تنشأ في تخوم الموانئ الضخمة، والمراكز الصناعية - التكنولوجية الحديثة، والمطارات وشركات النقل الجوي، والقرى الاتصالية والإعلامية، وإنشاء شبكات السكك الحديدية والقطارات السريعة الموعود بها من الفرنسيين، التي تنعش الاقتصاديات الوطنية وتبعث فيها الحياة. وحلّت محلّها الحلول البسيطة التي لا تُغني من جوع، مثل الزيادة في منحة العائلات المعوزة بـ 20 دينارا لتصبح مائتي دينار (67 دولارا) شهريا، وإقراض أصحاب المؤسسات الصغرى المتضررين من جائحة كوفيد بخمسة آلاف دينار يتم إرجاعها من دون فوائض، والحلول المشبوهة التي تؤسّس لدمج الفساد والتحيل وتبييض الأموال في الاقتصاد المهيكل للدولة، من خلال الفصل عدد 66 من قانون المالية، وهو استنساخ من الفصل عدد 26 من قانون الإنعاش الاقتصادي الذي تقدّمت به حكومة هشام المشيشي إلى مجلس نواب الشعب، ولقي معارضة برلمانية قوية، ويحمل عنوان «تسوية الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان المداخيل والأرباح المتأتية من أنشطة غير مصرّح بها»، مقابل دفع ضريبة تحررية بنسبة 10% من المبالغ المالية التي يودعونها في البنوك أو في الديوان الوطني للبريد قبل 22 يونيو/ حزيران 2022. ولم يظهر أي أثر في قانون المالية لـ 13,5 مليار دينار المنهوبة من رجال الأعمال الفاسدين، والأموال المهرّبة إلى الخارج التي خاطب رئيس الدولة أصحابها بالتهديد والوعيد في أكثر من مناسبة، واجتباهم بقانون الصلح الجزائي الذي يؤسّس لبعث رجال الأعمال المعنيين مشاريع اقتصادية - تنموية ذات صبغة تشغيلية في مختلف جهات البلاد، مع الانطلاق من المعتمديات الأكثر فقرا وأقل تنمية، بحسب المؤشرات المتوفرة. وكذلك الأمر بالنسبة للشركات الأهلية التي ستنبعث محليا من مساهمات الأشخاص الحاملين صفة ناخب في البلديات، على أن يكون لكل شخص سهم واحد. وربما يعود عدم إدراج هذه الأفكار والمبادرات الرئاسية بقانون المالية إلى عدم القدرة على برمجتها عمليا لطوباويتها وقلّة واقعيتها.

ولم تتضمّن الموازنة أي برامج تشغيلية أو فتح المناظرات أمام جمهور العاطلين عن العمل الذي ناهز 800 ألف عاطل بنسبة 18% حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء سنة 2020، يضاف إليهم سنويا 40 ألف حامل شهادة عليا جامعية، وضحايا جائحة كوفيد الذين فقدوا مواطن شغلهم أو أفلست مؤسّساتهم، واكتفت وزيرة المالية التونسية، سهام البوغديري نمصية، في أثناء الندوة الصحافية التي عقدتها يوم 28 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) بمعية وزراء آخرين، بالقول إن الانتدابات المبرمجة في حدود 18400 انتداب، أصحابها بصدد تلقي تكوين (تأهيل) في وزارات الداخلية والدفاع الوطني والعدل (السجون والإصلاح)، أو دمج متعاقدين يعملون في قطاعي التعليم الأساسي والثانوي، متجاهلةً انتظارات الداخل، وخصوصا من طالت بطالتهم من الحاصلين على شهادات عليا، المعنيين بالقانون عدد 38 المصادق عليه والمختوم سابقا من رئيس الجمهورية، موجّهة بذلك رسالة إلى صندوق النقد الدولي، إنه تمت الاستجابة لشروطكم في التفاوض، من أجل تمويل الموازنة بمليار دولار هذه السنة، ما سيفتح إمكانية اقتراض ثلاثة مليارات دولار من جهات مالية دولية أخرى، تشترط موافقة الصندوق، وفي مقدمة هذه الشروط التقليص من كتلة الأجور بعدم الانتداب في الوظيفة العمومية وتسريح الموظّفين الذين يبلغون سن 57 سنة فما فوق، علما أن التقاعد عن العمل يتمّ في سن 62 سنة بالنسبة لأغلب الشرائح، وفي سنّ 67 سنة بالنسبة لأساتذة الجامعات والكلّيات الطبية صنف أ، وإلغاء صندوق الدعم وخصخصة المنشآت والمؤسسات العمومية.

> غابت عن ميزانية الدولة التونسية المشاريع الكبرى التي تُنتج الثروة وتخلق النمو، وتوفّر الشغل
>
> لم يناقش البرلمان لأول مرّة في تاريخ تونس المعاصر الموازنة العامة للدولة، ولم تشهد قاعات لجانه وجلسته العامة كشفاً لخفايا تلك الموازنة

يظهر جليا أن قانون المالية لسنة 2022 يمثل «بروفا» النظام الرئاسي، في وضع موازنة للدولة، صيغت بخلفية إدارية من التكنوقراط الذين اختارهم رئيس الدولة ليكونوا وزراء وكتّاب دولة، لقيادة البلاد وإدارة شؤون المجتمع، فجاءت مرتجلةً سطحية الأهداف والتمشي، سيكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، غير عابئة بما سيلحق أطيافا واسعة من التونسيين من أضرار بسبب الإتاوات الديوانية المرتفعة على المواد المورّدة والضرائب المشطّة المتفاقمة، خالية من حذر رجال السياسة وأحزابها من فقدان مصداقيتهم وثقة ناخبيهم. وقد ساعد على هذا الاتجاه تجميد عمل البرلمان الذي لم يناقش لأول مرّة في تاريخ تونس المعاصر الموازنة العامة للدولة، ولم تشهد قاعات لجانه وجلسته العامة كشفا لخفايا تلك الموازنة، وما تتضمنه من «لوبيينغ» وخدمة أصحاب النفوذ ومراكز القوى الاقتصادية والمالية والحدّ منها. وسيكتشف التونسيون، بعد فوات الأوان، أن التوترات التي كانت تُحدثها صراعات النواب وكتلهم البرلمانية أقلّ ألما وضررا على حياتهم ومستقبل أجيالهم من الآلام والأوجاع الناجمة عن الإتاوات والضرائب والتهاب الأسعار، وتخلّي الدولة عن حماية أولياء الأمور فيها مواطنيها.

(وزير تونسي سابق)

في استعصاء الحرب الإثيوبية

صهيب محمود

في تطور لافت ومفاجئ في الحرب الإثيوبية، أصدرت جبهة تحرير شعب تيغراي، في 19 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، أوامر لقواتها بالانسحاب من أقاليم العفر والأمهرا المجاورتين، والعودة إلى داخل حدود إقليم تيغراي، داعية إلى إحلال السلام مع الحكومة الإثيوبية. تلا ذلك مباشرة إعلان الحكومة الفيدرالية اختتام العملية العسكرية ضد «الجبهة» بتحقيق أهدافها الرئيسية؛ وذلك بهزيمة مقاتلي «التيغراي» وحلفائهم الذين كانوا يزحفون صوب العاصمة في الأسابيع الأخيرة الماضية.

ويكمن سر هذه التحول المفاجئ في استخدام الجيش الإثيوبي ضربات الطائرات المسيّرة، والتي مكّنته من وقف تقدم مقاتلي «التيغراي» وحلفائهم جنوبًا على العاصمة وهزيمتهم في أقل من أسبوع؛ ويحمل هذا التحول الدراماتيكي أبعادًا مهمة: فلأول مرّة باتت جبهة التغراي تتحدّث عن استعدادها للتفاوض بدون شروط مسبقة، كما صرّح ذلك زعيم الجبهة، دبرسيون ميكائيل، في رسالة بعثها في 19 ديسمبر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس. وذهبت الحكومة الفيدرالية إلى فتح حوار وطني شامل، يفضي إلى وضع حل دائم للصراع الداخلي، بما في ذلك إجراء استفتاء حول الانفصال الذي تدعمه المادة 39 من الدستور. لكنها، من جهة أخرى؛ اشترطت لإدراج الجبهة في عملية الحوار تسليم أسلحتها وبعض «الكيانات الإجرامية» داخلها. وقالت إن الجبهة ليست «المكوّن» الذي يمثل شعب تيغراي في عملية الحوار الوطني، حسب تصريح لوزير الدولة الإثيوبي للشؤون الخارجية، رضوان حسين.

هل هي إذن نهاية الحرب؟ يصعب القول بذلك، فالحديث عن انتهاء الحرب ما زال بعيدا لأسباب، منها: أن العمليات القتالية على الميدان لم تنته بتقهقر قوات التغيراي شمالًا، بل تستمر في جنوب إقليم تيغراي، وهي منطقةٌ سيطرت عليها مليشيات أمهرية في وقت مبكر من الحرب. ولا تزال الحكومتان الإثيوبية والإريترية حريصتين على منع تمكّن قوات الجبهة الوصول إلى تلك المناطق وفتح خط إمداد خارجي إلى السودان. كما تدور، من جهة أخرى، عملياتٌ قتالية بين القوات الفيدرالية وقوات الجبهة في جنوب الإقليم، وتحديدًا في مدينة ألاماتا الحدودية. وعلى المستوى السياسي؛ يتمسّك المسؤولون الفيدراليون بضرورة نزع سلاح الجبهة، ويشترطون هذه الخطوة لفتح أي حوار معها، لأنهم يرونها تشكل خطرًا دائمًا على استقرار الحكم المركزي، علاوة على اتهامهم لها بارتكاب فظائع في أثناء الهجوم أخيرًا على مناطق عفر وأمهرا. وبالطبع، لن يقبل بأي اقتراح من هذا القبيل قادة التيغراي؛ لشعورهم الراسخ بأنهم يواجهون تهديدًا وجوديًا من جيرانهم من كل الاتجاهات. يعني ذلك كله أننا أمام نهاية فصل من فصول الحرب لا أكثر، وأنه لا تسوية شاملًة في الأفق لحالة الصراع المتفجّر على ما يبدو؛ والذي ينبثق من رواسب بنيوية وتاريخية سحيقة مرتبطة بتشكّل الدولة الإثيوبية الحديثة وحالة الصراعات التي سادت فيها في القرن والنصف الماضيين. فتاريخيًا، لطالما كان الانتصار العسكري حاسمًا للسيطرة على المركز في إثيوبيا، وهو ملمحٌ لم يتغير في التاريخ السياسي الإثيوبي الحديث؛ بدءًا من الغزوات العسكرية للإمبراطور منيلك الثاني إلى الأراضي الجنوبية في أواخر القرن التاسع عشر، ومرورًا بانتصار هيلا سيلاسي في معركة سيغال عام 1916 ضد سلفه، وكذلك حكم الديرغ العسكري في السبعينيات، ولم تكن جبهة EPRDF في عام 1991 استثناءً بهذا الخصوص. ويتمثل المأزق الذي دخلته الدولة الإثيوبية في ظل حكم أبي أحمد في توهّمه حل الإشكالات غير المحسومة في طبيعة حكم البلاد بتحقيق انتصار عسكري سريع ضد الجبهة التي حكمت البلاد في العقود الثلاثة الأخيرة، وهو ما فجّر، بطبيعة الحال، فوهة بركان من العنف العرقي المتراكم في البلاد. يعيش رئيس الحكومة، أبي أحمد، الذي قاد بعض المعارك بنفسه في ميادين الحرب، ونجح على الأقل في منع سقوط العاصمة بيد مقاتلي التغيراي، في حالةٍ من الشعور بالانتصار، وقد يذهب في حالة قصوى من هذه النشوة إلى محاولة توجيه ضربةٍ قاضيةٍ وأخيرة لجبهة تيغراي، وهو الخيار الذي يدفع إليه حلفاؤه من الأمهرا والنخب الحاكمة الأخرى، وهو قرارٌ سيكلف خسائر بشرية فادحة. ولكن علينا أيضًا ألا نستبعد حدوث مزيد من التقلبات في معادلة الصراع، فجبهة التيغراي تحظى بدعم هائل في الداخل، وستسعى إلى الزحف على المناطق الجنوبية مرة أخرى، كما حدث في يوليو/ تموز الماضي بعد إعلان الحكومة حسم المعركة لصالحها، وهو أمرٌ يترجح احتماله، إذا نظرنا إلى قدرة القوات الفيدرالية على السيطرة على السهول بالطائرات المسيّرة، لكنه يكاد يكون من المستحيل هزيمة جبهة التيغراي في المناطق الجبلية، علاوة على أن الأخيرة أثبتت قدرتها على بناء تحالفاتٍ مع خصوم أبي أحمد الآخرين، بما في ذلك الأورومیون، وهو تحالفٌ مفتوحٌ للتوسع مع تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية في البلاد. الأمر الملحّ في وضع الحرب الإثيوبية الحالية؛ هو المستوى القاتم من عدم اليقين الذي وصلت إليه البلاد في كل المناحي السياسية والاقتصادية والوطنية وتماسك الحد الأدنى من النسيج الوطني الإثيوبي الذي تفتّت إلى أعراق وقوميات تخوض الحرب على أنها مسألة وجود بالنسبة إليها؛ فأبي أحمد يتخوّف من إطاحته، خصوصًا بعد أن فقد حاضنته السياسية في إقليمه أوروميا، الذي دخل عبره التحالف الحاكم سابقًا (EPRDF)، والذي حلّه بنفسه. أما حلفاؤه الأمهرا (أخواله للدقة، بلغة الاصطفافات العرقية السائدة في المشهد الإثيوبي) فيخشون من إبعادهم من السلطة، كما حصل بعد إسقاط إمبراطوريتهم العتيقة في سبعينيات القرن الماضي. ويتخوّف التيغراي من الاجتثاث والتعرّض لإبادة شاملة، وبالفعل توصم الجبهة بالإرهابية، و«الأعشاب الضارّة» والخطر الداهم الذي يجب محوه. في ظل هذه الظروف، يرى الجميع أن تحقيق نصر عسكري هو الخيار الوحيد الماثل للبقاء.

أما بالنسبة لمستقبل إدارة أبي حمد، وعلى الرغم من نجاحه المؤقت في منع سقوط العاصمة بيد مقاتلي التيغراي، إلا أن حكمه ما زال يواجه عقباتٍ عميقة، ويحتاج إلى لملمة جبهته الداخلية وتحسين صورته الخارجية، وإعادة بناء الاقتصاد الذي ظل عنصر الاستقرار الوحيد في ظل حكم الجبهة التي يحاربها، وكذلك استعادة الخدمات في المناطق الشمالية التي تدمرت كليًا بفعل الحرب الطاحنة التي استمرت شهورًا، وكذلك الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم الذين ينتمون إلى عرقية الأورومو، وآلاف المدنيين الذين اعتُقلوا من دون تهمة بموجب قانون الطوارئ الذي صدر في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. قد يحل الحوار الوطني الذي أعلنته الحكومة الفيدرالية بعضًا من تلك المسائل؛ لكن المسألة المستعصية تظل إيجاد تسوية دائمة لمسألة إقليم تيغراي، وإعادة إدماجه في النسيج الوطني الإثيوبي؛ خصوصًا أن الانفصال عن إثيوبيا بات سقف مطالبة الإقليم. وحاليًا تطالب جبهة تيغراي من المجتمع الدولي فرض منطقة حظر طيران فوق الإقليم، والذي ما زال الجيش الفيدرالي يقصفه بشكل متكرّر، وفرض حظر أسلحة على الحكومتين الإثيوبية والإريترية. ولكن من غير المرجّح أن يتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيًا من هذه الإجراءات، بالنظر إلى اعتراضات الصين وروسيا في هذا الخصوص.

وقد أثبتت إثيوبيا في هذا السياق (كما في حالات أخرى قريبة، أبرزها سورية) انقسام المجتمع الدولي وعجزه عن وقف كوارث الحروب الداخلية لأية دولة وفداحاتها، وقد راهن كثيرون على المجتمع الدولي في الحالة الإثيوبية بحكم تمتعه بنفوذ وفاعلية يمكنه استخدامهما لزيادة الضغط من أجل تسوية سلمية. ولكن ظهرت على الفور حسابات جيوسياسية لبعض القوى الدولية الذي قدّمت للنظام الدعم السياسي والعسكري الذي احتاجه للسعي إلى إنهاء خصومه. وبالنسبة للخطاب الإثيوبي الرسمي، كانت «هزيمة الغرب» دافعًا إضافيًا في تقرير مصير هذه الحرب. (يدغدغ هذا الأمر مشاعر القوميين الإثيوبيين، ويذكّرهم بسرديات الدولة التي لم تُستعمر في أفريقيا).

وقد تواترت الأخبار منذ بداية الحرب أن تركيا والإمارات والصين زوّدت الجيش الإثيوبي بطائرات مسيّرة، كما أن زيارة وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في الأول من الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) أديس أبابا بعثت رسالة صريحة بالدعم السياسي لأبي أحمد. إلا أن دوافع كل طرف مختلفة: فلدى الصين مصالح اقتصادية كبيرة في إثيوبيا، وتراها حليفًا مهمًا في تنافسها مع الولايات المتحدة في أفريقيا. بينما تسعى تركيا إلى توسيع مبيعاتها من الأسلحة الجديدة. أما الإمارات، فتراهن على إدارة أبي أحمد الذي استثمرت في حكمه منذ وصوله إلى السلطة في عام 2018 لتعزيز وجودها المتنامي في البحر الأحمر.

> ما زال حكم أبي أحمد يواجه عقباتٍ عميقة، ويحتاج إلى لملمة جبهته الداخلية وتحسين صورته الخارجية
>
> تواترت الأخبار منذ بداية الحرب أن تركيا والإمارات والصين زوّدت الجيش الإثيوبي بطائرات مسيّرة

أما حسابات القوى الغربية فتمحورت حول الهلع من سقوط الدولة في أديس أبابا، لارتدادات مسألة اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي. ولذلك اتخذت هذه الدول مواقف أكثر نقدية تجاه طرفي الصراع، وإن اقتصر هذا على المستوى الإعلامي وخطابات المنظمات الدولية ومنصات حقوق الإنسان التابعة لها والمنددة بالوضع الإنساني في البلاد، وأمعنت الصحافة الغربية في إحراج أبي أحمد الحائز على نوبل للسلام في الخارج وصورته أمير حرب طائشًا. ولكن دول الاتحاد الأوروبي، مضافة إلى الولايات المتحدة، تردّدت في فرض عقوبات فعلية على أديس أبابا، على غرار المفروضة على النظام الإريتري، على أساس أنها ستقلل من نفوذهم في إثيوبيا لصالح الصين وروسيا. ولذلك اكتفوا بدعم جهود مبعوث الاتحاد الأفريقي أوباسانجو. وفي هذه المعادلة؛ أضحت إثيوبيا ضحيةً أخرى للنظام العالمي المتعدّد الأقطاب الناشئ. وهي القصة الكلاسيكية ذاتها في الدول المبتلاة بالحروب مثل ليبيا، وسورية، واليمن.. وغيرها.

(باحث صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads